مناجم وكنوز مكشوفة ٢/٢

م 27/08/2015 07:03:25

د. حمدى هاشم

حاز مقالنا «مناجم وكنوز مكشوفة» في هذه الصفحة علي تعليقات عديدة وتفاعل واسع بالفيس بوك من شريحة طغت عليها مهنة الهندسة لتؤكد اعتقادي بمسئولية الفكر الهندسي ـ البيئي عن جودة الحياة في المحل الجغرافي، وكذلك رؤية المخطط العمراني التي تحدد ملامح حيز الدولة المعمور وغير المعمور، ويأتي السكان بمختلف طوائفهم الذين يشكلون قوة دافعة أو مضادة لأي مشروع تنموي ويتحملون كذلك نتيجة نجاحه أو تدهوره، ومنهم المشرع والمعلم والأم والطبيب والفنان والواعظ والإعلامي والفلاح والعامل والجندي والمثقف وكذلك رجال الأعمال والمستثمرون، وذلك في ظل حكومة رشيدة تراعي العدالة المكانية وسعادة هؤلاء السكان.

وهكذا وردت عن مبادرة تدوير الزبالة: مصر كنز كبير حتي مخلفاتها كنوز، ومنجم ذهب لا ينضب ومصدر دخل قومي ثابت يفوق مدخرات العاملين في الخارج والمعونة الأمريكية، واشتياق الأراضي الزراعية القديمة والجديدة له لإنقاذها من تدهور الخصوبة بدعوة جعل السماد العضوي المصنع من القمامة والمتبقيات الزراعية المشروع الأساسي للبيئة والزراعة والتعاون الدولي لزيادة انتاجية الفدان ودخل الفلاح وتحسين الأمن الغذائي. وكذلك روابط عن القمامة بمدينة القاهرة وفيلم انتبهوا أيها السادة وموقع هيئة حماية البيئة الأمريكية مع مقال وفيديو من دولة السويد التي تقوم باستيراد القمامة من الدول المجاورة وتدويرها بمصانعها وتوليد الطاقة من نفاياتها الصلبة.

وتزامن ذلك مع إعلان حكومة المهندس إبراهيم محلب الثورة علي «القمامة» لكونها قضية أمن قومي وتأكيد حق المواطن كنص الدستور في بيئة نظيفة. ولكن يبقي خطأ الحكومة في وأدها منظومة الزبالين الرائدة والتعاقد مع شركات أجنبية بعقود أحادية المنفعة وإنفاقها ملايين الدولارات لدفن الزبالة أو حرقها دون الاستفادة من خيراتها الاقتصادية، وغاب عنها احتمالية ارتفاع مؤشر عدم الرضي بين سكان المدن لتراكم القمامة المخيف وتدني مستويات الصحة العامة وفرص الاستمتاع بجودة الحياة وعلاقة ذلك بنشوء اضطرابات اجتماعية أو فوضي تجاه الحكومة.

ويلقي بنا ملف الحكومة مع قضية «النظافة» إلي ذاكرة برنامج المائة يوم ومركزية قرار رئيس مجلس الوزراء وعصاه الغليظة بدعوة لامركزية للسادة المحافظين بالتنفيذ في ظل ملفات عديدة وصلاحيات مقيدة. وأري استغلال هذا الاستنفار الحكومي في عمل دراسة مرجعية عن المخلفات الصلبة والمتبقيات الزراعية بمصر وذلك من خلال مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في كافة المحافظات بمشاركة الأجهزة الحكومية المعنية ومراكز الأبحاث العلمية والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، علي أسس منهجية موحدة، ومنها دراسة ميدانية معمقة لرصد مشكلة القمامة وآثارها البيئية والحركة اليومية بالمكان والكميات المتولدة وطرق التخلص منها وكذلك مشاركة السكان المحليين في كيفية التغلب علي هذه الظاهرة.

فلا مانع إن طرحتها الحكومة في مشروع للمكاتب الاستشارية الدولية مع شريك مصري، وإن كنت أقترح تكتلا وطنيا شعبيا من الجهات المعنية الحكومية والمدنية والعسكرية وكوادر أبناء مصر العاملين في الخارج، يجمع كافة الخبرات المحلية والدولية، من خلال مبادرة لمشروع جديد يضاف إلي قناة السويس الجديدة وغيرها من المشروعات القومية الآنية والمستقبلية.

ويلزم بعد صدور هذه الدراسة البيئية الجغرافية الاقتصادية التكنولوجية الإدارية والتشريعية أن يتناولها المجلس الأعلي للتخطيط والتنمية العمرانية أو بتكليف جهة علمية أخري لإصدار دليل «بصمة المخلفات» حسب تقسيم مصر الإداري وتحديد مواقع مصانع التدوير والإنتاج المحلي لتكنولوجياتها الحديثة وربطها بالأقاليم التخطيطية والخطط التنفيذية بكافة مستوياتها الزمنية، ومن ثم طرحها للمشورة الجماهيرية بمشاركة

كافة الجهات المعنية. ويبقي السؤال لماذا لا تعامل مصادرالقمامة والمخلفات الصلبة والمتبقيات الزراعية المتجددة كمرفق اقتصادي مستقل علي شاكلة المياه والكهرباء والطاقة والصرف الصحي وغير ذلك من المرافق الحيوية المهمة؟